قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552

استراتيجية الهيمنة الأمريكية العالمية: الأدوات والتداعيات

The strategy of the American supremacy: devices and challenge

بلعريف رشيد، طالب دكتوراه [1،*].
[1]جامعة وهران2، الجزائر.

Key words:

Hegemony

The world Order

American Strategy

The International Economy.

Abstract

The United States of America has always tried to plan and drive strategies which are different from those adopted worldwide. This different policy depends on the changes that occur either in the country or in the different parts of the world.

Therefore, the US founded an exceptional powerful model based on true governing principles. It has a unique and an essential role on the world affairs.

The geography position on the US, isolated from the other continents, makes the country lonely and far from violent epicenters.

For centuries, the country built strong national structures with accumulation of internal possibilities that allowed the nation a secure immunity. By the time, this American fortress has been used for international concerns in all important sectors, that gives her the statue of a policy maker with its financial, economic and military authority.

However, the deep transformations that happen gradually in the world helped the US to confirm its hegemony. The country became an undisputed strength in all vital fields. Since then, the global powerhouse permitted to America to impose its strategies and policies based on the force and the primacy dominance.

This approach of domination has become the sprit for the local intellectualelites.

معلومات المقال

تاريخ المقال:

الإرسال :2021-04-07

المراجعة : 2021-05-17

القبول : 2021-05-22

الكلمات المفتاحية:

الهيمنة

النظام العالمي

الاستراتيجية الامريكية

الاقتصاد العالمي.

ملخص

حاولت الولايات المتحدة الامريكية منذ تأسيسها أن تتبنى رؤية استراتيجية مغايرة لتواجدها على الساحة العالمية، خضعت هذه الرؤية الاستراتيجية لمتغيرات بنائها الداخلي وكذا تحولات الساحة العالمية، حيث سعت الى بناء نموذج قوة عالمية استثنائية في قيمها، وأحادية في دورها .إن الموقع الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية وانعزالها عن العالم وبقائها بعيدا عن بؤر صراعاته، وإنكفائها لقرون على مشكلاتها الداخلية، وبناء مؤسساتها، أكسبها مناعة أمنية وساهم في تكوين تراكمات قوتها على كافة الأصعدة، وجاءت محاولات ترجمة قوتها الداخلية خارجيا بالتزامن مع ضرورات استيعاب تلك التحولات والاستجابة لذلك النمو بتوسعات خارجية ونفوذ عالمي، وقد كانت الظروف التي يمر بها العالم مواتية ومناسبة لطرح المفاهيم والرؤى الاستراتيجية الأمريكية عالميا.

وتعتبر مفاهيم القيادة والسيطرة والنفوذ والهيمنة مفاهيم رئيسية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي لمختلف النخب الفكرية الامريكية وكذا صناع القرار فقد تبنت الكثير من الإدارات الامريكية المتعاقبة تلك المنظورات الاستراتيجية وعملت على تحقيقها على أرض الواقع وحشدت لها كافة الأدوات والوسائل والمقومات في سبيل تعظيم القوة الامريكية وتوسيع نفوذها وهيمنتها العالمية من خلال تبني عديد الأطروحات المقدمة في سياق الفكر الاستراتيجي الامريكي لقيادة العالم والسيطرة على كل أقاليمه وقيادة مختلف المؤسسات الدولية والتحكم في قراراتها وتوجهاتها.

* Corresponding author at :university of ORAN2. ALGERIA.
Email :belarif.rachid@gmail.com

1. مقدمة

تعتبر الولايات المتحدة الامريكية واحدة من القوى الكبرى التي عملت منذ قرون على مراكمة قوتها المتكاملة على كافة الاصعدة من البناء الداخلي لمؤسساتها السياسية وبناء قدراتها العسكرية، وتطوير بنيتها التحتية، وتنمية اقتصادها الذي أصبح ينافس الانتاج العالمي مجتمعا، بالإضافة الى قوة تأثير قيمها ونموذجها الثقافي.

هذا الرصيد التراكمي لقوتها المتعددة أعطاها دافعا للتوسع العالمي والتوجه نحو أهداف كبرى تقرها مجمل النظريات الاستراتيجية التي ترى في الدولة كائنا حيا يسعى للتطور ولو على حساب محيطه وهذا ما ينطبق على القوة الامريكية.

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بدأت الولايات المتحدة الامريكية تتخلى عن سياسات العزلة واستغلت الظروف والمتغيرات الدولية التاريخية التي أتحاتها نهاية الحرب العالمية الثانية بانهيار أوروبا وتراجع الدور السوفياتي وبالتالي استغلال فرصة القيادة العالمية.

ولهذا عملت على توظيف مختلف الأدوات الاستراتيجية لتحقيق تلك الطموحات الاستراتيجية للهيمنة على العالم وبناء الامبراطورية المنشودة التي نظرت لاتجاهاتها العديد من الاتجاهات ومراكز الفكر الامريكية وطبقتها العديد من الإدارات الأمريكية المتعاقبة.

أهمية الدراسة

تقوم الدراسة بتفكيك طبيعة الاستراتيجية الامريكية والدور الذي تقوم به عالميا وتأثيراتها على الساحة الدولية انطلاقا من التفاعل التاريخي والجغرافي وإفرازات التفاعل الحضاري لقيمها، وطبيعة الأدوات التي تتبعها في سبيل تحقيق استراتيجيتها عالميا. سواء اتجاه حلفائها وأصدقائها أو اتجاه بقية الدول.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحليل طبيعة الأدوات ومضمون مختلف السياسات والاستراتيجيات الامريكية الساعية الى تحقيق الهيمنة الاقليمية والعالمية، وتوضيح أبعاد تلك السياسات والاستراتيجيات وانعكاساتها على العالم، وخاصة الدول العربية؛ ومستقبل النظام الدولي.

إشكالية الدراسة

تعالج هذه الدراسة بالتحليل والتمحيص والنقد مختلف الأدوات السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية التي وظفتها الإدارات الأمريكية في استراتيجيتهم العالمية، بين رؤى الهيمنة على العالم، وبناء امبراطورية عظمى، وبين اتجاهات تناصر قيادة العالم، وتتعرض الدراسة لمختلف الإشكالات والتداعيات التي أثارها توظيف تلك الأدوات على المستوى الدولي، وهنا نطرح سؤال محدد هو: ما طبيعة الأدوات التي تطبقها الولايات المتحدة الامريكية في استراتجيتها العالمية، وما هي أبعادها؟

تختبر هذه الدراسة فرضية رئيسية مفادها أن طبيعة الأداة الموظفة في الاستراتيجية الامريكية يحدد طبيعة التوجه الخارجي وتداعياته الدولية، فكلما كان هناك توظيف للأدوات العسكرية والسياسية اتجهت الاستراتيجية الامريكية منحى الهيمنة والسيطرة والبناء الامبراطوري، وكلما كان هناك توظيف للأدوات الاقتصادية والثقافية كان المنحى تعاوني وتنافسي في إطار التفاعلات الدولية وتعزيز المكانة الامريكية في هرمية النظام الدولي.

تنطلق هذه الدراسة من مقاربة تاريخية، وتوظيف المنهج المتكامل لتحليل مضمون الاستراتيجية الامريكية ومن ثمة استنتاج مختلف الأبعاد التي أفرزتها تلك السياسات، وانعكاساتها على العلاقات الدولية.

2. الإطار المفاهيمي والنظري للهيمنة

تعتبر الهيمنة واحدة من أهم المصطلحات التي راجت في الافكار والبحوث الامريكية منذ نهاية الحرب الباردة وانتصار المعسكر الغربي الذي تقوده الولايات المتحدة الامريكية، حيث استخدمه الكثير من الباحثين وأصبحت هناك أفكار تنظيرية للهيمنة.

2.2. مفهوم الهيمنة والمفاهيم المقاربة

يعد مفهوم الهيمنة مفهوما محوريا في الفكر الاستراتيجي الحديث، وبالرغم من سعة استعماله الا أنه يظل مفهوما واسعا يستخدم في عديد المجالات ويتداخل مع عدة مفاهيم أخرى مقاربة، ولهذا يحتاج الى ضبط وتحديد لتحييد تأويلاته خارج نطاقه.

-مفهوم الهيمنة: تعني كلمة هيمنة**Hegemoni** بالمعنى اليوناني الأصلي (القيادة)، أما في المعنى العربي فإن المهيمن هو القائد أو الدولة القائدة لمجموعة من الدول(**غريفيش** ، 2000، **صفحة** 449).

أما مصطلح الهيمنة في القرآن الكريم يعتبر إسما من أسماء الله الحسنى في قوله تعالى " هو الله الذي لا إله إلا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر سبحان الله عما يشركون، كما يشير إلى السمو والعلو والرفعة في قوله تعالى ﴿ إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب ومهيمنا عليه، فاحكم بينهم..﴾. (**الحشر**، **صفحة الآية** 35)

كما يشير إلى السمو والعلو والرفعة في قوله تعالى " إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب ومهيمنا عليه، فاحكم بينهم..".

أما المفكر الماركسي الإيطالي أنطونيو غرامشي قدم تحليلا بديلا قائما على القبول، حيث يرى أن الهيمنة تقوم على الزعامة الفكرية والخلقية والقيمية(**رونسون**، 2009، **صفحة** 139)، فاعتبر الصراع الاشتراكي بمرتبة حرب مواقع في

المكانة الأولى ضد قوى الهيمنة الرأسمالية في المجتمع المدني وفي الثقافة (**غريفيش** ، 2000، **صفحة** 450).

لقد تعاطى غرامشي مع الطبيعة المعقدة للعلاقات بين البنية التحتية والبنية الفوقية والتي لا يمكن اختزالها إلى مجرد انعكاس لظروف اقتصادية طبقية، ولهذا كانت وجهته النظرية تكمن في مجموعة من المفاهيم الجديدة التي استعملها لتوسيع مفاهيم السياسات(**brown, 1992, p. 29**)، بحيث أنه مادام هناك تنازلات ثانوية فإنها تضمن القبول، وعدم استخدام الإكراه (**رونسون** ، 2009، **صفحة** 136)، وفي سياق آخر؛ تحدث الكاتب السياسي أريغيArrighe في إطار العلاقات بين الدول أن تفوق مجموعة بشرية على أخرى وسيادتها عليها يظهر جليا في واحدة من صورتين هما:(**قاسم** ، 2005، **صفحة** 66)

❖الهيمنة: قد تهيمن جماعة اجتماعية على جماعات أخرى معادية لها وتسعى لتصفيتها أو لإخضاعها حتى لو إضطرت لإستعمال القوة المسلحة.

*القيادة الثقافية والمعنوية بفضل ماديها من انجازات وعندئذ تكون الدولة نموذجا في نظر الدول الأخرى التي تنجذب إليها وتسير في مسارها التنموي.

فإذا حاولنا تطبيق إحدى هاتين الصورتين على الولايات المتحدة الأمريكية فإننا نلاحظ أنها كانت في كثير من الأحيان تعتمد أسلوب الهيمنة و في الوقت نفسه كان نمط عيش مجتمعها قد اعتمد إراديا نموذجا من قبل الكثير من الفئات الاجتماعية خارج حدودها.

أما اصطلاحا فإن الهيمنة في اللغة العربية تعبير عن القوة والسيطرة والسطوة، فالهيمنة مشتقة من الفعل هيمن، أما في اللغة الإنجليزية يشير مصطلح الهيمنة Hegemenieللدلالة على سيطرة مجموعة على مجموعة أخرى أو سيادة شعب أو مدينة ما على شعوب أو مدن أخرى من خلال التهديد أو بدونه.(**wikipedia، 2020**)

ولهذا فالهيمنة ظاهرة سياسية مختلفة موجودة ضمن نظام ما بين الدول، فهو بدوره نتاج ظروف سياسية وتاريخية، فالدول المهيمنة تشترك في امتلاكها لسلطة بنيوية التي تمكن الدولة المهيمنة من احتلال موقع مركزي داخل نظامها الخاص(**Kenta, 1995, p. 430**)، ومن أداء دور القائد إذا اختارت أن تفعل ذلك.

ذلك أن توظيف السلطة البنيوية لن تجبر الدولة المهيمنة على تعبئة مواردها بصفة مباشرة(**قاسم** ، 2005، **صفحة** 68)، وعليه فمفهوم الهيمنة يشبه إلى حد كبير مفهوم القوة لأن الطرف المهيمن يعتمد على القدرة، ولهذا يجب التشديد على أن قدرة الطرف المهيمن على القيادة مشتقة مما تمثله بقدر ماهي مشتقة من الكيفية التي يحاول فيها تخفيف أهدافه(**إيفانز و جيفري نوينها**، 2004، **صفحة** 302)، كما تعبر عن النفوذ السياسي الذي تمارسه دولة قوية على دولة أخرى بقصد تحجيمها عن الساحة الدولية والسيطرة على شؤونها وسلطاتها وقراراتها دون الاحتلال العسكري(**اسماعيل عبد الفتاح، ب س ن، صفحة** 557).ولهذا فالأهم أن كل الدول المهيمنة تملك سلطة بنيوية التي تمكنها من احتلال موقع مركزي داخل نظامها الخاص، وتكون لها المقدرة على رسم أولويات الدول الأخرى ومصالحها ذلك أن ممارسة السلطة البنيوية لن تدفع الدولة المهيمنة بالضرورة إلى تعبئة مواردها بطريقة مباشرة وضاغطة وأصبح (**غريفيش**، 2000، **صفحة** 449)، فالهيمنة تأخذ مستويات متعددة من خلال امتلاك مقومات القدرة عندما تتاح الفرص لتوظيفها وفرض مكانتها كقوة مهيمنة.

2.2. المفاهيم المتشابهة لمفهوم الهيمنة

لمفهوم الهيمنة عدد من المفاهيم المقاربة له، فهناك من لا يفرق بين الهيمنة والزعامة والسيطرة والإمبراطورية والنفوذ، فتارة يطلق هذا المفهوم أو ذاك كمرادف للهيمنة أو الهيمنة نفسها ومن هذا الاختلاط المفاهيمي وجب فك الغموض بتفسير كل مفهوم على حدة.

*الإمبراطورية

ينبغي تمييز الدولة من الإمبراطورية، فسياسات الدول تحدد من منطق وقوانين مختلفة تماما عن المنطق والقوانين التي تحدد تصرفات الإمبراطورية.

ويحدد " نائير سامي " سمات الإمبراطورية اعتمادا على موريس دو فرجيه على أنها نظام قائم على السلطة وحيدة ومنفردة وتعدد الشعوب الخاضعة لسلطة المركز الإمبراطوري، وانضمام نسبي للشعوب الخاضعة إلى قيم الإمبراطورية وجدلية قائمة بين السيادة الإمبراطورية وحدودها وبين التوازن والسلطة وقبول شكل من أشكال الاستقلال الذاتي للشعوب وإقامة نموذج عسكري مركزي يشرعن العنف وحكر إرادة الإمبراطور(**نائير** ، 2006، **صفحة** 24)، وتعود هذه السيطرة الإمبراطورية لاستخدامها لأطراف الخاضعة لها كأدوات لتلبية متطلباتها أو وجود هيمنة سلطوية مباشرة أو غير مباشرة تمارسه القوة المهيمنة.

*المكانة

تعرف المكانة في إطار السياسة الدولية على أنها الأهداف المتعلقة بمركز الدولة في النسق الدولي وعلاقتها بالوحدات الأخرى (**سليم**، 1998، **صفحة** 42)، ويقول هانس مورغانتو بهذا الصدد أن الهدف من تطبيق سياسة المكانة التأثير على الدول الأخرى بالقوة التي تمتلكها الدولة فعليا، وتحاول أن يعتقد الآخرون أنها تمتلكها، ويمكن تطبيق سياسة المكانة من خلال الأدوات الدبلوماسية واستعراض القوات العسكرية (**مقلد**، 1982، **صفحة** 67)، وبناء على هذا يعرف إسماعيل صبري مقلد المكانة على أنها السياسة التي تهدف إلى تعزيز مكانة الدولة واضفاء نوع من الهيبة عليها في المجتمع الدولي، بما يساعد على تحقيق أهدافها سواء تمثلت في الحفاظ على الوضع الدولي

القائم أو التسلط الامبريالي (**مقلد**، 1982، **صفحة** 67)، فمفهوم الدولة لا يرتبط فقط بقوة الدولة ومدى الاحترام الذي تكتسبه جراء التزامها بالشرعية والاتفاقيات الدولية، وإنما هناك كثير من الدول لا تملك من مظاهر الهيبة والاحترام الدولي شيئا إلا أن لها مكانة مرموقة وإن كانت نسبية (**ظاهر**، 1989، **الصفحات** 490-491)، لأن النسق الدولي يتسم بالترتيب التدريجي للوحدات الأساسية والثانوية إذ يتحدد ترتيب كل دولة في هذا النسق وفقا لمجموعة من المؤشرات والمعايير التي بمقتضاها تنقسم الدول إلى وحدات عليا ومتوسط وصغرى حسب معيار تصنيف القوة في العلاقات الدولية (**سليم**، 1998، **صفحة** 315)، فهذا التقسيم يرتكز على أساس عناصر القوة الشاملة للدولة وما تحوزه من تأثير في المنظومة الدولية، فالقوة هي التي ترسم أبعاد الدور الذي تقوم به الدولة وتحدد مكانتها في المجتمع الدولي وفي إطار علاقاتها بالقوى الخارجية في البيئة الدولية (**الخزرجي**، 2009، **صفحة** 213).

***السيطرة**

يشمل ممارسة دولة لها نفوذ وقوة لنفوذ فعلي على إقليم معين أو دولة أخرى، وهذا النفوذ قد يأخذ شكل تحالف أو علاقة تبعية وهو ناتج عن التفاوت في القوة بين دول وبعض الدول(**حسن يوسف**، 2017، **صفحة** 20)، إن الهيمنة وشغف السيطرة يحكمان الميتافيزيقيا السياسية لأمريكا مع بداية السنوات الأولى من القرن 21م، ولذا يفترض إثارة المزيد من الأزمات ليتسنى لإيديولوجيا القوة المفرطة أن تواصل ديناميكيتها بلا وازع (**الميناوي** ، 2012، **صفحة** 32)

***القوة**

يجب التمييز بين القدرة والقوة، فالقوة هي ممارسة عملية وتشمل التوظيف السياسي لتلك الموارد، أما القدرة فهي معطى موضوعي وتشمل تلك الموارد المتاحة، ولهذا فإن الإنتقال من إمتلاك تلك الموارد إلى إستخدامها أي من القدرة إلى القوة يتطلب إرادة سياسية (**حسن يوسف**، 2017، **الصفحات** 28-29)، وبما أن الطرف المهيمن يعتمد على القدرة فمفهوم الهيمنة يشبه إلى حد كبير مفهوم القوة، فقدرة الطرف المهيمن على القيادة مشتقة مما تمثله بقدر ما هي مشتقة من الكيفية التي يحاول فيها تحقيق أهدافه (**إيفانز و جيفري نوينها**، 2004، **صفحة** 302)، ولهذا فقد أصبح مفهوم القوة مفهوما مركبا متعدد الأبعاد حتى أصبح من الصعوبة بالإمكان ضبط الأنماط السلوكية التي تبين لنا كيفية توظيف القوة في إطار العلاقات الدولية، فإذا كانت الحرب هي الطابع التقليدي لإستخدام القوة إلا أنه تدريجيا لم يعد يقتصر على توظيف القوة العسكرية فقط وأصبح ممارسة الضغط النفسي السياسي جوهر القوة لا سيما في إطار فهم العلاقات الدولية(**بدوي**، 1971، **صفحة** 18).

***الزعامة**

يفيد مفهوم الهيمنة الأولوية إلى الزعامة وهذه الزعامة تمارس في النظام الدولي من طرف المهيمن وهو عن دولة أو دول تمتلك القدرة الكافية على القيام بهذا الدور، ويتوجب على الدول الأخرى الموافقة أو المعارضة وتبني دور اللامبالاة، إلا إن اتخاذ خيار موافقة الهيمنة يهدف لإرساء قواعد السيطرة المهيمنة (**إيفانز و جيفري نوينها**، 2004، **صفحة** 302)

*** النفوذ**

يتعين التمييز بين النفوذ والتأثير، فالنفوذ هو ممارسة عن طريق تفاعل اجتماعي تستخدم فيه وسائل الإغراء والإقناع والترهيب والسيطرة والإكراه والإرغام وحتى الهيمنة، أما التأثير يميز بعض المحللين بينه وبين مفهوم القوة عن طريق تضييقه بحيث لا يشمل إلا الوسائل الغير مباشرة أو غير الملموسة لتغيير السلوك ،أما البعض الآخر فيعتبر أن القوة ماهي إلا شكل من أشكال التأثير، وقد يكون التأثير قصريا أو غير قصري ومن وجهة نظر هذه يعتبر النفوذ جزء أو مرادف للقوة، فالدول تسعى لممارسة نفوذها في سياستها الداخلية وحتى الخارجية بدلا من السلطة لأن السلطة شيء لا يجسد إلا من خلال علاقات مشروعه (**حسن يوسف**، 2017، **الصفحات** 19-20)

وبناء عليه تأتي القوة بمعنى النفوذ والتأثير في سلوك الآخرين، وبالتالي يكون النفوذ محصلة لولوج الفئة المستهدفة لفرض الإرادة من خلال القوة (**براون** ، 2004، **صفحة** 99)، وبالتالي فإن الهيمنة ليست مفهوم مرادف لمصطلح السيطرة الذي اعتادت عليه أدبيات السياسة الدولية في القرن 19م و20م للترويج له، وإنما أخذت تعني مفهومها مركبا ومزيجا ناتجا عن الموائمة المقصودة بين امتلاك القوة وعناصر تأثيرها وبين القدرة على ممارسة النفوذ أو احتكاره (**الجاسور**، 2004، **صفحة** 488).

فطبقا لـ"والرشتاين " فإن الهيمنة تعني أكثر من مجرد الزعامة في النظام الدولي وأقل قوة من الإمبراطورية والقوة المهيمنة هي التي تفرض قواعدها على النظام الدولي، وعليه الهيمنة المطلقة مرحلة انتقالية في هيكلية النظام السياسي الدولي، مما أكسب الهيمنة مضمونها التقليدي بوصفها سياسة توسعية تعتمد الأداة العسكرية كأساس القوة ثم توسعت واستخدمت أساليب أخرى منها ما هو سياسي أو اقتصادي أو ثقافي (**العمار صالحي**، 2002، **صفحة** 4).

3.2-نظرية الاستقرار المهيمن

لقد تم تطويرها من قبل الأكاديميين في الولايات المتحدة الأمريكية في سبعينات القرن العشرين، واقترنت بشكل خاص بكتابات "كيند لبيرغر"(1973-1978)، كراسنر (1976-1983)، كيوهان (1984) وغيلبين (1975) (**أنور محمد**، 2007، **صفحة** 397)، ويرى " كيوهان " أن النظرية تتمسك بهياكل القوة المهيمنة التي تسيطر عليها الدولة الواحدة، ذلك أن القوة المهيمنة قادرة على إقامة وحماية قواعد النظام الاقتصادي ليبرالي، وبانهيارها يتلاشى النظام الاقتصادي

الليبرالي إلى أقصى حد، فالهيمنة بدون إلتزام ليبرالي بإقتصاد السوق تؤدي إلى فرض قيود سياسية واقتصادية على القوى الضعيفة، ولهذا لا يستطيع المهيمن إرغام دولا قوية أخرى على اتباع قواعد اقتصاد عالمي حر، ولكنه يمكنه تشجيعها على ذلك، فبوجود ثلاث متطلبات رئيسية هي الهيمنة والإيديولوجية الليبرالية والمصالح المشتركة، سيؤدي إلى بروز وتوسيع النظام السوقي الليبرالي.(**مازن اسماعيل**، 1999، **صفحة** 22).

فقد ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية في تعزيز نظام اقتصادي دولي ليبرالي أحقاب الحرب العالمية الثانية، كما أنشأت مع حلفائها الاتفاق العام المتعلق بالتعريفات الجمركية والتجارة (GATT) وصندوق النقد الدولي (FMI) اللذين يمثلان مبادئ الليبرالية، فمارست الولايات المتحدة الامريكية الزعامة من أجل تخفيض الحواجز التجارية مما أدى زيادة الترابط الاقتصادي العالمي واتساع نطاق السوق الدولية، لكن تكمن احدى الصعوبات التي تواجه النظرية هي في الغالب معيار متفق عليه لقياس الهيمنة، فمنذ نهاية الحرب الباردة شكل انهيار الإتحاد السوفياتي والركود الطويل في اليابان إلى إعادة النظر في عملية التقويم لانحدار الهيمنة (**ايفانز و جيفري نوينها**، 2004، **صفحة** 300).

تشير نظرية الاستقرار بالهيمنة أن تركيز القوة من شأنه تحقيق مصالح الدول أو الدولة المهيمنة ويخدم فيه مصالح الدول الأخرى في نفس الوقت، وتراجع الهيمنة يؤدي إلى نشوء الفوضى وبذلك يظهر دور المهيمن في تجنب الصراع والتشجيع على التعاون بين الدول (**روبرت** ، 2004، **الصفحات** 99-100)

تذهب نظرية الاستقرار المهيمن إلى أن التغيير في موارد القوة النسبية لدول الكبرى تفسر التحول في النظم الدولية، بحيث يتم السيطرة على الهياكل المهيمنة للقوة من قبل دولة واحدة، والإعلان عنها يمكن توقعه من خلال الإقرار عن قوة نظم اقتصادية دولية متماثلة، كما يلخص" جوزيف ناي " المحاور التي تهدف إلى وجود استراتيجية قائمة على توفير السلع العامة العالمية وتشمل (**روبرت**، 2004، **صفحة** 100، 101):

-الحفاظ على توازن القوى في المناطق المحورية.

-الحفاظ على قواعد ومؤسسات دولية.

-الترويج لاقتصاد دولي مفتوح.

-المساعدة في التنمية الاقتصادية.

كما يذهب " روبرت كبوهن " بأنه يوجد فرضيتان لنظرية الاستقرار المهيمن وتشمل: تشكيل النظم الدولية يتم من خلال قوة مهيمنة واحدة على النظام، كما يساعد التعاون الدولي على استمرارية الهيمنة **(Roberto, 1984, p. 31)**.

2.4القوى الكبرى والقوة العظمى

هناك العديد من التصنيفات التي قدمت اجتهادات لتصنيف الدول والقوى الدولية وتراتبيتها، وكل تصنيف استند الى معايير ومقومات محددة، لتصنيف القوى، كقوى كبرى وقوى متوسط، وقوى صغرى، وقوى صاعدة، وقوى مهيمنة، وقوى مسيطرة.

وضع أورجانسكي (organski) تصنيفا للقوى في العالم، وهو من أربع درجات حيث تتربع القوى العظمى على هرمية القوة في العالم والمتمثلة في الولايات المتحدة الامريكية والحلف الاطلسي، بينما تأتي القوى الكبرى ثانية والمتمثلة في الاتحاد الاوروبي وروسيا والصين، ثم القوى المتوسطة والصاعدة كالهند والبرازيل وتركيا، ثم القوى الصغرى (**سي بشير**، 2016، **صفحة** 10)

ويستند التفريق بين هذه القوى على أساس النفوذ وقوة الانتشار ونوعيته، ومقومات السيطرة ودرجة وسرعة نموها، والقدرة على التحكم في قرارات الآخرين وفرض رؤية القوة الهرمية على البقية.

3. أدوات الهيمنة

اعتمد الولايات المتحدة الامريكية على مجموعة من الأدوات في سعيها للانتشار العالمي والتوسع في مشروعها الاستراتيجي للهيمنة على العالم وتحقيق طموح أقصى توسع وسيطرة على العالم وقد تنوعت أدواتها للهيمنة العالمية تماشيا مع الاهداف المرسومة وخصوصية كل منطقة.

1.3.الأدوات السياسية

تعتبر الأدوات السياسية واحدة من الادوات الهمة التي استندت اليها الإدارات الامريكية المتعاقبة للسيطرة على العالم وتحقيق الطموح الامريكي الامبراطوري وتعددت أساليب الادوات السياسية ومضامينها ومنها:

*نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان

إن استخدام فكرة الديمقراطية وحقوق الإنسان لإضفاء الشرعية في التدخل الدولي يتجاهل النقد الموجه للديمقراطية الليبرالية، كما يتجاهل التفاضل بين حقوق الإنسان وأولوية بعضهما على البعض، فهو يركز على الحقوق السياسية دون الحقوق الاقتصادية التي تراها معظم الدول أن لها أهمية دون الأولى (**العشري**، 2005، **صفحة** 29)، فقد ساعدت الولايات المتحدة الأمريكية على تبني سياسة جديدة أدت إلى تنامي فكرة التدخل من أجل الديمقراطية بين القوى السياسية فتمسك الولايات المتحدة الأمريكية بخطة نشر الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط وصياغة المنطقة بطريقة ايجابية تعزز مصالحها في المنطقة، واعتبار هذه الخطة من وجهة النظر الأمريكية مدخلا مهما لتسهيل الهيمنة على النظام الدولي وتأمين شعوب العالم وإطلاق قدراتها وتأمين رخائها وتوسيع آفاق السلام من خلال تشجيع المجتمعات الحرة (**العشري**، 2005، **صفحة** 29).

فنشر الديمقراطية هو الشعار العام الذي حكم السياسة الأمريكية منذ احتلال العراق استنادًا إلى نظرية الدين التي

تعني سقوط الأنظمة الواحد بعد الآخر انطلاقا من التداعيات التي أحدثتها.

***الأمم المتحدة والشرعية الدولية**

إن ميثاق الأمم المتحدة الذي وقع في سان فرانسيسكو في 26 حريزان ودخل حيز التطبيق في 24 أكتوبر1945 هو ثمرة إستراتيجية أنجلوسكسونية تم إعداده خلال الح ع 2 تحت رعاية روزفلت (Roberto, 1984, p. 31)، حاولت الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب الباردة أن تملك كافة أدوات التأثير التي تمكنها من توجيه دفة الأمور داخل الأمم المتحدة إلى الوجهة التي تريدها وفي مقدمتها الدعم المالي فكانت تساهم حوالي 40% من ميزانية الأمم المتحدة، فضلت الممول الأول لأنشطة الأمم المتحدة، أما من حيث النفوذ السياسي فكانت معظم أعضاء الجمعية العامة ترتبط بالدولة الأمريكية بروابط وثيقة تجعلها قادرة على تمرير أي قرار تريده، رغم تراجع هذا النفوذ تدريجيا خلال حرب الفيتنام، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن الأمم المتحدة تقوم بوظائف مفيدة في النظام الدولي فيتعين تشجيعها ومحاولة التأثير عليها من الداخل دون ممارسة ضغوط عنيفة (**ميشال بينيون، بلا تاريخ**). وهكذا أصبحت الامم المتحدة أداة طيعة في يد الإدارات الامريكية لتنفيذ سياساتها المرغوبة للهيمنة العالمية، للضغط على الدول خصوصا الدول الضعيفة في تبني اجنداتها.

***مجلس الأمن**

من ضمن الأدوات التي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية لفرض سيطرتها على المجتمع الدولي الضغط على مجلس الأمن لإصدار قرارات تستوفي الشرعية الشكلية الإجرائية وتخالف أبسط أحكام ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي سواء التقليدي أو المعاصر، فقد أسندت المادة 24 من ميثاق الأمم المتحدة إلى مسؤولية مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين وفق السلطات الخاصة المخولة له بقيام هذه الواجبات مبنية في الفصول (6، 7، 8، 12)، كما نصت المادة 21من الميثاق أن يتعهد أعضاء الأمم المتحدة بقبول القرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفق هذا الميثاق، كما نصت المادة 26 من الميثاق، أ يكون المجلس مسؤولا عن وضع خطط تعرض على أعضاء الأمم المتحدة بمساعدة لجنة أركان الحرب المشار إليها المادة 47 لوضع منهاج لتنظيم التسليح.

أما في حالات تهديد السلم والإخلال به أو وقوع العدوان فقد خوله الميثاق بمقتضى الفصل 7 منه سلطات واسعة في اتخاذ التدابير العسكرية والغير عسكرية لحفظ السلم والأمن الدولي وباستقراء مواد الفصل 8 من الميثاق نجد أن مجلس الأمن هو صاحب الاختصاص الأصيل في حفظ السلم والأمن الدولي على مستوى العالمي (**نافعة** ، 2002، **صفحة** 262).

غير أن التناقض في المفهوم الأمريكي لشرعية الدولية يعتمد على طابع التطبيق الانتقائي لقرارات مجلس الأمن حيث يتم تطبيق القرارات على دول دون الاخرى خاصة في خدمة ما يساعد على تثبيت مرتكزات الهيمنة الامريكية وحلفائها في الشرق الاوسط ومواجهة كل قوة تحاول التمرد على السيطرة الامريكية.

***الشرق الأوسط الكبير**

لقد طرحت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من المشاريع في المنطقة العربية وآخرها مشروع نظام اقليمي جديد في الشرق الأوسط كبديل لنظام الإقليمي العربي لكن لم يتم تجسيده بسبب التحديات والتعقيدات التي حالت دون ذلك.

وفي هذا الإطار كان مشروع الشرق الأوسط الكبير كحصيلة نقاشات بين الوم أ واسرائيل من خلال تعاون مؤسساتي يهدف إلى إعادة صياغة خارطة المنطقة بفضل عرض صيغ كثيرة على الاندماج الاقتصادي وتكون ثوابتها سوق شرق أوسطية مركزها اسرائيل لتجعل منها قوة مهيمنة إقليميا.

يهدف هذا المشروع الامريكي الاسرائيلي الى تحقيق جملة من الاهداف أبرزها:

-إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

-دعم مؤسسات المجتمع المدني وتشييع الثقافة الديمقراطية.

-إرساء معايير الثقافية ومكافحة الفساد.

-تفعيل دور المرأة وتمتعها بكافة حقوقها الأصلية.

-إنشاء بنوك لتحويل الأعمال ومشاريع التنمية الدولية.

وفي النهاية جاء هذا المشروع امتداد للمشاريع السابقة، وكنتيجة لفشل الأمريكي في الشرق الأوسط الصغير (أفغانستان، العراق) واخفاقها في تطبيق خارطة طريق بين فلسطين واسرائيل.

2.3الأدوات العسكرية

يشهد التاريخ أن كل امبراطورية أو قوة عالمية لم تصل لدور عالمي الا من خلال توظيف ترسانة عسكرية كبرى والدخول في تحالفات ومحاور عسكرية واتفاقيات ومعاهدات لأغراض عسكرية، وهذا ما ينطبق على الولايات المتحدة الأمريكية التي وظف جملة من الأدوات العسكرية منها:

***الحلف الأطلسي**

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تأسست منظمة حلف الشمال الأطلسي في أفريل 1949م كاستجابة لمواجهة التحديات الأمنية الكبرى التي برزت على الساحة الأوربية، فارتبطت هذه النشأة بمستوى التفكير والإدراك الأمريكي الأوربي لمصالح المشتركة وظهور الإتحاد السوفياتي كقوة عظمى من خلال حلف وارسو، فكان الردع النووي هو الركيزة الأساسية في تبني الإستراتيجيات الأمنية والعسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في إطار الحلف (**أبو الخير**، 2008، **صفحة** 47، 48).

مع انتهاء الحرب الباردة شهدت البيئة الأمنية تحولات مؤذنة

بمرحلة جديدة، وبضرورة إجراء مراجعة لإستراتيجية الحلف وإدخال تعديلات والتي عبر عنها بالرؤية الإستراتيجية الجديدة للحلف، وفعلا أقرت قمة الحلف في روما نوفمبر 1991 أربعة مبادئ هي: (**جاد** ، 1999، **صفحة** 208، 209)،

*استمرار الاعتماد على الأسلحة التقليدية والنووية وخفض حجم القوات وزيادة استخدام التقنيات الجديدة.

*استمرار الحلف في أداء الدور الدفاعي عبر الدفاع الجماعي.

*استحداث قوات أكثر مرونة وقابلة للحركة والتقليل من الاعتماد على الدفاع المتقدم.

*اضطلاع الأعضاء الأوربيين بمزيد من مسؤوليات الدفاع عن أنفسهم والحفاظ على أمن الأعضاء باعتبارها وحدة لا تتجزأ.

لقد خلقت فكرة توسيع الحلف جدل بين الساسة الأمريكيين فمنهم من أيد فكرة الانضمام تحت عنوان " الحلف يتوسع أو ينتهي NATO EXPANDS OR DIE " لأن غياب التخطيط طويل المدى الأوربيين يمكن أن يقضي على المبرر التاريخي لبقاء الحلف وأن التردد لن يؤدي إلى رفض القيادة الأمريكية فقط بل يؤدي إلى زوال الحلف(**morrison , 1995, p. 07**).

إن الإصرار الأمريكي على توسيع الحلف ناتجة عن تثبيت الدور القيادي للولايات المتحدة الأمريكية في قمة النظام الدولي وتغيير عقيدته من الدفاعية إلى الهجومية.

وفي هذا الصدد يرى زبينغيو بريجنسكي في احدى مقالاته بعنوان NEW AGENDA FOR NATOإن الناتو هو عبارة عن تحالف يهدف إلى تحقيق الأمن الجماعي وأن قوته العسكرية تأتي بشكل أساسي من الولايات المتحدة الأمريكية، وأن القوة الحقيقية لناتو تنبع من قدرته على المزج بين القدرات العسكرية والاقتصادية الأمريكية والوزن السياسي والاقتصادي الجماعي، هذا المزيج يجعل حلف الناتو على المستوى العالمي بالرغم من الجدل القائم بين الحلفاء والشركاء حول مضامين هذه التوجهات.

*الدرع الصاروخي

يعد مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي أحد أهم المشاريع التي طرحتها الولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز أمنها القومي فأطلق الرئيس الأمريكي رونالد ريغان مبادرة الدفاع الإستراتيجي في 1983 تهدف إلى سباق التسلح التقني على مستوى الصواريخ المضادة لصواريخ ونقل الصراع إلى الفضاء الخارجي واعتماد أساليب تقنية ومعقدة بإمكانها التصدي للمقذوفات البلشفية السوفياتية للقارات (**الزبيدي**، 2013، **صفحة** 132، 134)

يهدف المشروع الى: -إبقاء الولايات المتحدة الأمريكية على مبدأ استخدام القوة العسكرية كأحد أدوات السياسة الخارجية لتجسيد الهيمنة.

-ضمان ملاحة آمنة عبر الممرات الملاحية الدولية.

-فرض الهيمنة على دول الشرق الأوسط والمنطقة العربية لتسيطر على مصادر الطاقة.

-من المتطور الجيولوجي تشكل أوروبا جسرا للإستراتيجية العسكرية الأمريكية العالمية وتفاعل المحيطين الأطلسي والهندي.

-ضمان بقاء واستمرارية وجود إسرائيل.

ولهذا إن البعد الإستراتيجي لمشروع الدفاع الصاروخي يعكس حسب هنري كيسنجر أن أمن المطلق لدولة ما يعني انعدام الأمن المطلق لسائر الدول الأخرى وهو ما يرسخ رغبة الوم أ في ترسيخ الانفراد الدولي باستخدام القوة لقد أمن مشروع الدرع الصاروخي التفوق لوم أ وحلفاؤها وصنعهم تحت غطاء المظلة الدفاعية لمجابهة الخصوم (**مخادمي**، 2015، **صفحة** 161، 162)

يظهر جليا تكامل هذه الأدوات العسكرية وبالرغم من عالميتها أو طابعها الاقليمي فإنها جميعا تظل تحت المظلة الامريكية.

*الشركات العسكرية والأمنية الدولية الخاصة

بعد نهاية الحرب الباردة تزايدت وتيرة الشركات الأمنية الخاصة سواء على الصعيد الوطني أو الدولي فبدأت تزحف على مجالات نفوذ الدولة التقليدية، وقد أنشأت أول شركة من طرف " جيم جونسون " عضو سابق في الفرقة البريطانية الخاصة واقتصر عملها على توفير الحماية وتدريب الحراسات الخاصة ثم انتقلت الفكرة إلى الوم أ وتم تأسيس شركات زمنية أمنية خاصة أهمها " كي بي آر "، " بالك تاور"، "دين كورب"، ففي حرب الخليج الثانية 1991، قامت شركات اللوجستيك بتحصيب مبالغ مالية كبيرة. مقابل توظيفها ما يعادل 10 % من القوة العسكرية الأمريكية، ويحصلون على ثلث موازنته الجيش الأمريكي في العراق البالغة 30 مليار دولار سنويا (**ابراهيم**، **صفحة** 43)

وبالتالي أصبحت تلك الشركات الخاصة أحد أهم أذرع القوة الامريكية التي تستخدمها في تفوقها العسكري ومشاريعها التوسعية وتطبيق استراتيجيتها العالمية خاصة في القضايا الحساسة حتى لا تغامر بجيوشها النظامية.

3.3.الأدوات والوسائل الاقتصادية

استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تسيطر على مجمل التفاعلات الاقتصادية وتتحكم فيها، إذ تمكنت من بناء نظام اقتصادي دولي يخدم معالمها من خلال المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية التي أفرزتها مؤتمر برايتون وودز وسيطرة شركات متعددة الجنسيات على حركة رؤوس الأموال والاستثمار والتبادل التجاري ومنظمة التجارة العالمية.

ومن بين أهم الادوات الاقتصادية التي تستخدمها الولايات المتحدة الامريكية في هيمنتها العالمية نجد مجموعة كبيرة وضخمة من الادوات ما بين المالية والتجارية والتحفيزات والتشريعات ومنها:

❖مؤسسة بريتون وودز: واللتان تعملان ضمن الخط السياسي العام للنظام الرأسمالي وأن نفوذهما يتجاوز وظائفهما الاقتصادية ليفرض هذا النظام إرادته على الشعوب لتغير خياراتها الاقتصادية بما يتلاءم وأمركة العالم (**العاني**، 2000، **صفحة** 18) وانتقلا من مرحلة التنسيق إلى مرحلة رسم السياسات وفرض إجراءات محددة تتناسب مع حاجة الاقتصاد الأمريكي (**الفلاحي**، 2014، **صفحة** 66)، فدورهما يكمن في استغلال الأوضاع الاقتصادية المتدهورة للدول النامية من خلال ربط منح القروض لها شرط تطبيق سياسات اقتصادية وتحريرية وانفتاحها على رأس المال الأجنبي (**الحمش**، 2000، **صفحة** 23).

وتجسد هذا في مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية منذ الاحتلال في اصلاح اقتصادي في العراق وفق برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أجل حصول العراق على شهادة حسن سير السلوك وتجلى ذلك في صدور القرار رقم 1483 بعد رفع وزارة المالية الأمريكية تقريرا إلى الأمم المتحدة توصي بإنهاء الحصار الاقتصادي والشروع ببرامج الإصلاح الاقتصادي، وتضمن مؤتمر مدريد في أكتوبر 2003 تقديم 4.3 مليار دولار بعد تعهد صندوق النقد الدولي بمساعدة العراق وفق خطة أمدها 5 سنوات بتمويل خطة إعادة العراق(**الرزاق**، **صفحة** 116).

***الشركات المتعددة الجنسيات**: إن تأثير الشركات وما تلعبه في خدمة اقتصاديات الدول التي تنتمي اليها من خلال اتباع كل الوسائل القانونية والتدخلات وهندسة الانقلابات من أجل فرض سيطرتها على الاقتصاد العالمي. فقد سيطرت هذه الشركات الأمريكية الضخمة منذ تأسيسها مثل اكسون، شوفرون، موبيل، تكساكو على السوق النفطية فيما يخص الانتاج في مجمل دول العالم (**خيتاوي**، 2010، **صفحة** 124) ويقول بول سويز بأن هذه الشركات تشكل أداة أمريكية لتعزيز الهيمنة الأمريكية على الدول الرأسمالية في المركز وكذا الواقعة في أطراف النظام الاقتصادي العالمي ولهذا كل الدلائل تشير إلى تصاعد القوة الاحتكارية فأصبحت تحتكر 55 % من اجمالي الارصدة والاستثمارات في العالم بالإضافة إلى 50% من اجمالي الانتاج العالمي (**عبد الخالق عبد الله**، 1989، **الصفحات** 159-160).

❖منظمة التجارة العالمية: تشكل هذه المنظمة الدعامة الثالثة إلى جانب مؤسستا بريتون وودز في العلاقات الاقتصادية حيث قدمت الولايات المتحدة الأمريكية اقتراح البدء في مفاوضات تجارية دولية تهدف إلى تحرير التجارة الدولية من القيود المفروضة عليها بما يتماشى مع مصالحها وأولوياتها (**الفلاحي**، 2014، **صفحة** 68) فاستخدمت الولايات المتحدة الأمريكية كل وسائل الترهيب والترغيب من أجل دفع الدول الى الانضمام الى المنظمة الجديدة، فبرز مفهوم العولمة على الساحة الدولية، فأصبحت المنظمة الشكل القانوني الدولي لتطبيق العولمة بما تحمله من آثار سلبية اقتصادية واجتماعية (**الفتلاوي**، 2009، **الصفحات** 208-209).

***الدولار**: لقد أصبحت الاقتصاديات العالمية تتنافس بالصادرات للحصول على دولارات تحتاجها لخدمة الديون المقومة بالدولار ومراكمة احتياط الدولار بغية المحافظة على القيمة التبادلية لعملات دول تلك الاقتصادات وهو ما خلق دعم ضمني للدولار يدفع الى إجبار البنوك المركزية من الحصول على المزيد من الدولارات واستبقائها مما يزيد من هيمنة الدولار (**البشتاوي**، 2007، **صفحة** 138)، فاستخدم على نطاق واسع في الكثير من الدول في المعاملات المحلية للحد من تفاقم الأزمات المالية والنقدية الناتجة عن سياسات المضاربة (**بونستاين**، 2000، **صفحة** 88)، فتمكن من السيطرة على مجمل المعاملات المالية والتجارية الدولية وكذا الأنظمة النقدية التي تعاني من التبعية الاقتصادية (**عية**، 2009، **صفحة** 09) وأصبح مكون رئيسي من مكونات احتياطات البنوك المركزية والدولية.

4.تحديات الهيمنة الأمريكية

واجهت الولايات المتحدة الامريكية مقاومة كبيرة في كل منحى كانت تنتهجه لبسط سيطرتها، وقوبلت استراتيجيات هيمنتها برفض كبير ومقاومة على عدة مستويات خاصة من قبل القوى الكبرى، وفي مقدمتها روسيا والصين والاتحاد الاوروبي في رفضهم لمنطق الهيمنة والاقصاء والانفراد بتقرير مصير العالم والذي انتهجته الكثير من الادارات الامريكية.

دخلت الولايات المتحدة الامريكية في صراعات سياسية واقتصادية وأمنية مع تلك القوى بسبب المنطق الذي كانت تنتهجه، خاصة وأن تلك القوى الكبرى كانت أساسا تسعة الى اجبار القوة الامريكية على شراكات دولية واسعة في تقرير أجندات الشأن الدولي.

تمتلك تلك القوى كل منها رؤيتها الخاصة بخصوص النظام الدولي والعلاقات الدولية، وتستند الى مرتكزات تاريخية وجغرافية تأبى الذوبان في رسالة القيم الامريكية لذلك شكلت تلك المعطيات لب التحدي الرئيسي الذي واجه تقدم الهيمنة الامريكية، وثبط مساعيها في بسط نفوذها العالمي.

التحدي الروسي: كانت ولازالت روسيا العقبة الاكبر في طريق الطموحات الامريكية بالنظر الى تاريخ العلاقات المواجهة بين الطرفين وبالنظر الى تاريخ الامبراطورية الروسية وانتشارها وبالنظر ايضا الى ان روسيا هي اكثر بلد يمتلك مقومات المنافسة الاستراتيجية ومقومات بناء النظام الدولي والوصول الى اقصى درجات القوة والهيمنة العالمية.

تتشارك روسيا والولايات المتحدة الأمريكية في الكثير من نقاط التقاطع في سبيل تجسيد استراتيجيتهما لذلك فمواقع التصادم تظل حيوية وجوهرية جاهزة للتحيين في كل مرة، خاصة وأن الطموحات الروسية للعودة الى المجال العالمي لاتزال

قائمة، بل وتتوسع وتنمو بأشكال جديدة ومختلفة.

ما يدل على ذلك أن روسيا وفي ظل برامج الإصلاح والتحديث الصناعي والعسكري وثروات الطاقة عادت بقوة كقطب منافس، من ركيزة لتوازن القوى إلى قوة مغيرة في النظام الدولي (**الشيخ**، 2014، **صفحة** 17)

يتجسد التحدي الروسي على أرض الواقع سياسيا داخل منظمة الامم المتحدة والمنظمات الدولية والمؤتمرات الدبلوماسية، واقتصاديا في صراع الاسواق والشركات الكبرى، وعسكريا في الشرق الاوسط وشرق اوروبا والقوقاز والبحر الاسود واكرانيا وفي سوريا.

التحدي الصيني: تواجه الولايات المتحدة الامريكية تحديا كبيرا في الحفاظ على مراكز نفوذها التاريخية خاصة في اسيا والشرق الاوسط وافريقيا، وتزداد صعوبة الامر أكثر مع أي محاولة لتوسيع ذلك النفوذ، بسبب النمو الصيني الرهيب الذي لم يكتف بتحدي الامريكيين وهزم الاقتصاد الامريكي بل أصبح يعمل على إزالة وتحييد الوجود الامريكي وسلب حلفاءه التقليديين.

إذ يتوقع أن ترتفع القوة الشرائية للاقتصاد الصيني إلى 26،8 تريليون دولار مقابل 22،1 تريليون دولار للاقتصاد الأمريكي في 2019، وسيصبح الاقتصاد الصيني الأول عالميا العام 2027 حسب تقدير بنك غولدمان ساكس (**يونس**، 2015، **صفحة** 15)

أصبح بصعوبة عما كان بالنسبة للأمريكيين القدرة على مواصلة مقارعة الصعود الصيني وكبح توسعاته وهذا هو التحدي الأقسى الذي تواجهه الادارات الامريكية منذ فترة الحرب الباردة.

التحدي الأوروبي

لقد حاولت القوى الأوروبية متكتلة الانسلاخ عن الخط الأمريكي سياسيا والخروج عن مظلة حمايتها الأمنية، واتباع سياسة خارجية وأمنية موحدة وبالتالي الانتصار لمعياريتها القيمية والاعلاء من مثلها الانسانية والحضارية وبالتالي رفض التغول الامريكي والانفراد بقيادة النظام الدولي، ومواجهة سياسات الامريكيين بالرفض خاصة ما تعلق بتجاوز المواثيق والقوانين والأعراف الدولية.

تكافح القوى الأوروبية من أجل بناء نظام دولي متعدد الأقطاب، على أسس توافقية مشتركة، وقواعد سياسية وأمنية واقتصادية مقبولة، ووسائل تنفيذ قانونية خاضعة للشرعية والإجماع بدلا من القوة والإكراه (**شبلي**، 2016، **صفحة** 216)

القوى اللاتماثلية: لم يعد التحدي الذي تواجهه الولايات المتحدة الامريكية يقتصر على القوى الكبرى سواء كانت دول أو تكتلات وتحالفات ومحاور بل الامر تعدى ذلك وأصبح النفوذ الامريكي وتوسعه يواجه معضلة كبرى في مواجهة قوى اللاتماثلية سواء كانت قوى لينة كالمنظمات غير الحكومية ومنظمات حقوق الانسان والمجتمع المدني التي تعارض سياسات الولايات المتحدة الامريكية، أو القوى اللاتماثلية العنيفة المتمثلة في التنظيمات المسلحة والحركات الإرهابية وميليشيات مختلف التنظيمات سواء كانت قوى إرهابية او حركات ثورية او حركات تمرد او جماعات قبلية وعرقية، وجماعات الاجرام والتهريب.

تجد الولايات المتحدة الامريكية صعوبة في مواجهة والتحكم في هذه التنظيمات خصوصا وأنها تملك جرأة وقدرة على ضرب المصالح والاهداف الامريكية في أعمق المناطق أكثر من القوى الكبرى ودون تخوف من رد فعل الامريكيين وتداعيات ذلك.

يعتبر تحدي القوى اللاتماثلية متغيرا جديدا يضيف مأزقا أكبر لمعضلة الحفاظ على غايات وأهداف الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة الامريكية.

يزداد تعقيد التحديات التي تواجه استراتيجية الهيمنة الامريكية مع كل فشل احتواء تصاعد تلك التحديات سواء التقليدية أو الجديدة.

5.تداعيات الهيمنة الامريكية

استعملت الولايات المتحدة الأمريكية وبشكل انتقائي حقوق الإنسان في السياسة الخارجية الأمريكية لتأتي بازدواجية المعايير في التعامل مع هذه القضايا، حيث يتم التنديد بانتهاكات حقوق الإنسان في الدول التي يتم التعامل معها كأعداء ،وخاصة الدول المارقة مثل كوريا الشمالية وإيران، في حين التغاضي عنها بالنسبة لدول الحليفة مثل: اسرائيل، كما مارست وتمارس ضغوطات على العديد من الدول لاتخاذ اجراءات غير ديمقراطية، سواء عسكرية أو أمنية ضد قوى وأحزاب وعناصر معينة، كما تطالب بعض الحكومات بمنع بعض الصحف من توجيه انتقادات للولايات المتحدة الأمريكية فيما تعده الإدارة تحريضا على العنف والكراهية (**لحديشي**، 1994، **صفحة** 40).

لقد خلفت الهيمنة الامريكية تداعيات كبرى على الولايات المتحدة الامريكية نفسها وعلى حلفاءها وعلى مؤسسات النظام الدولي، والعلاقات بين الشعوب والحكومات في إطار العلاقات الدولية.

لقد كلفت استراتيجية الهيمنة الامريكية الخزينة الامريكية تكاليف باهظة من الانفاق على الحروب وتغيير الانظمة بالقوة وبناء قواعد عسكرية ونشر مختلف الاساطيل الحربية والجيوش عبر كل قارات العالم وهو ما رفع ميزانية الولايات المتحدة الأمريكية وأرهق خزينتها ودفها الى التفكير في ذلك بواسطة احتلال دول نفطية وتوجيه المؤسسات الدولية وفق ما يخدم اقتصادها.

انعكست توجهات الهيمنة على مردود وفعالية الاقتصاد الامريكي الذي دخل في أزمة مالية عميقة وأصبح على وشك الانهيار في ظل مؤشرات الافلاس وارتفاع المديونية وعدم

قدرة الامريكيين الغارقين في حروب الشرق الاوسط على ردع ومنافسة الاقتصادات العالمية والاقتصادات الصاعدة.

إن الحروب واستراتيجية التوسع ونشر الجيوش وبناء القواعد العسكرية وحروب الارهاب وتغيير الانظمة بالقوة ادى الى فتح اشبه بحرب عالمية بصبغة حضارية ادت الى زرع الشك والكراهية في علاقات الشعوب وفتح مجال الحروب الثقافية والصدام الحضاري، ودفع ذلك الكثير من الدول إلى التخندق في وجه الولايات المتحدة الامريكية للدفاع عن قيمهم وخصوصياتهم الثقفية والحضارية.

ان التورط الامريكي في حروب الهيمنة أضر بحلفائها الذين رفضوا هذه الاستراتيجية المكلفة خاصة وأن تلك الحروب والسياسات الامريكية ادت الى تهميش دور المؤسسات الدولية كهيئة الامم المتحدة ومجلس الامن الذي تحول الى ذراع عسكرية في يد الولايات المتحدة الامريكية توجهه وفق ما يخدم مصالحها.

لقد أصبحت العلاقات الدولية في ظل سياسات امريكية للهيمنة على العالم في حال انفكاك وتصادم وبالتالي عدم وجود تفاهمات على مواجهة التحديات الدولية ومعالجة القضايا الحاسمة

6. خاتمة

نخلص في الأخير من هذه الدراسة إلى أن المقاربات الأمريكية تتضمن تركيز مضاعف على الهيمنة العالمية وتوجيه الحكومات وفق ما يخدم مصالحها واستخدام كافة الادوات الممكنة لتحقيق ذلك وردع كل معارض او مخالف سواء بالقوة العسكرية ومختلف ادواتها أو بالعقوبات الاقتصادية وآليات المؤسسات الدولية المالية التي تتحكم فيها والآليات السياسية من خلال هيئة الامم المتحدة ومختلف قراراتها واستغلال ملف التغيير والتحول الديمقراطي وحقوق الانسان للتدخل في الشؤون الداخلية للدول وحتى اللجوء الى تغيير الأنظمة بالقوة والثورات الشعبية وتنصيب أنظمة موالية تخدم توجهات الهيمنة الامريكية.

نجحت الولايات المتحدة الامريكية نسبيا في تحقيق سيطرة عالمية لم تتحقق للكثير من الامبراطوريات خاصة وأن القوة التي تراكمت للأمريكيين لم تتحقق لأي امبراطورية عالمية سواء المقدرات الاقتصادية التي تفوق العالم مجتمعا أو الريادة التقنية والمعلوماتية، أو القوة النووية وكفاءة الجيش الامريكي ومرونة الثقافة الامريكية وانتشارها وتغلغلها العالمي وبالتالي فإن ذلك مكنها من بلوغ درجة متقدمة من الهيمنة العالمية على طريق بناء إمبراطورية استثنائية.

إلا أن هذا لا يعني أنها نجحت في تحقيق الهيمنة العالمية الكاملة واستتباب ركائز السيطرة العالمية واكتمال البناء الامبراطوري فالتكاليف الواسعة لازالت ابعادها وتأثيراتها تسير في اتجاه معاكس لما ترغب فيه الولايات المتحدة الامريكية خاصة وان القوة الامريكية تعرف مرحلة تراجع في ظل صعود قوى عالمية وإقليمية تسعى هي الأخرى الى بناء قوتها العالمية والمطالبة بدور عالمي، وحتى الراي العام الامريكي أصبح يعترض على هذه السياسات المكلفة والتي ادت الى فقدان الأمريكيين لرمزيتهم الثقافية كأمة متحضرة، ذات قيم انسانية وديمقراطية لكنها انقلبت الى مفاهيم قوة مهيمنة تسيطر على العالم وتحتله لا تقوده وتحضره.

تضارب المصالح

❖ يعلن المؤلف أنه ليس لديه تضارب في المصالح.

قائمة المصادر والمراجع

ناظم عبد الواحد الجاسور. (2004). موسوعة علم السياسة (المجلد ط1). الأردن: دار المجدلاوي للنشر والتوزيع .

نصير مطر الزبيدي. (2013). دور الأجهزة الإستخبارية الأمريكية في ظل التحولات الجديدة للأمن النومي الأمريكي (المجلد ط1). عمان: دار الجنان لنشر والتوزيع.

wikipedia. (23 12, 2020). تم الاسترداد من wikipedia: www.wikipedia.com

brown, c. (1992). international relation theory new Normative approaches new york. colombia university press.

Kenta, b. s. (1995). internationnal relation theory today . policy press.

morrison , J. (1995, april). nato expansion and alternative future security alignments. washing dc. (i. f. mc, Ed.)

(april 1995). Patent No. institute for national strategic studies mc.

Roberto, k. (1984). after hegemony . new jersey: princeton university press.

إدوارد بونستاين. (2000). النقاش الدائر جول الدولرة. مجلة التمويل والتنمية، 37(2)، 88.

اسماعيل صبري مقلد. (1982). نظريات السياسة الدولية "دراسة تحليلية مقارنة". الكويت: جامعة الكويت.

الرمضاني مازن اسماعيل. (1999). الهيمنة الأمريكية وعمليات التغير. مجلة أو المعارك.

السيد أبو الخير. (2008). استراتيجية فرض العولمة الآليات ووسائل الحماية (المجلد ط1). القاهرة: دار السلام الحديثة.

بول رونسون . (2009). ،(2009). قاموس الامن الدولي (المجلد ط1). (مركز الامارات لدراسات و البحوث الاستراتيجية، المحرر) ابو ظبي.

تامر كامل الخزرجي. (2009). العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات. عمان: دار المجدلاوي.

تقي عبد سالم العاني. (2000). دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في اقتصاديات القرن 21. مجلة آفاق عربية، 28.

توفيق ابراهيم. (بلا تاريخ). صناعة الكراهية في العلاقات العربية -الأمريكية. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.

حسن نافعة . (2002). الأمم المتحدة في نصف قرن 1995. الكويت: عالم المعرفة.

حسين علي الفلاحي. (2014). العولمة الجديدة أبعادها وانعكاساتها. دار غيداء للنشر والتوزيع.

خليل لحديشي . (جويلية 1994). النظام الدولي الجديد واصلاح الأمم المتحدة. مجلة العلوم السياسية(12).

رمزي الميناوي . (2012). الفوضى الخلاقة. دمشق: دار الكتاب العربي.

روبرت كانتور ترجمة أحمد ظاهر. (1989). السياسة الدولية المعاصرة. عمان: مركز الكتب الأردني.

سامي نائير . (2006). الإمبراطورية في مواجهة التنوع. بيروت: دار الفارابي.

سعد شاكر شبلي. (2016). سياسة الاتحاد الأوروبي في ظل النظام الدولي الجديد. عمان: دار زهران للنشر.

سهيل حسين الفتلاوي. (2009). منظمة التجارة العالمية. الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

سورة الحشر. (بلا تاريخ). القرآن الكريم.

طيب عثمان عبد الرزاق. (بلا تاريخ). دور صندوق النقد الدولي في رسم السياسة الاقتصادية للعراق. مجلة قضايا سياسية، 12.

عادل سعيد البشتاوي. (2007). تاريخ الظلم الأمريكي. الأردن: دار فارس للنشر والتوزيع.

عبد الخالق عبد الله. (1989). العالم المعاصر والصراعات الدولية. الكويت: عالم المعرفة.

عبد الرحمن عية. (2009). دزر الدزلار الأمريكي في التأثير على الاقتصاد العالمي. المؤتمر العلمي العاشر حول الاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة العالمية. لبنان.

عبد القادر مخادمي. (2015). القواعد العسكرية الأمريكية الروسية. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

عبد الكافي اسماعيل عبد الفتاح. (ب س ن). الموسوعة الإقتصادية و الإجتماعية.

عبد الهادي العشري . (2005). التدخل من أجل الديمقراطية. ب ب ن.

عز الدين قاسم . (2005). .(2005) ،عشرة اعمدة وهمية في هيكل البنوليرالية. بيروت: دار البدائل.

عماد جاد . (1999). الجدل حول المفهوم الجديد للحلف الأطلسي. مجلة السياسة الدولية(136).

غراهام إيفانز، و جيفري نوينها. (2004). ، م قاموس بنعوين لعلاقات الدولية302 (المجلد ط1). دبي: مركز الخليج للأبحاث.

غيلبي روبرت . (2004). الإقتصاد السياسي للعلاقات الدولية. (مركز الخليج للأبحاث، المحرر)

فرج أنور محمد. (2007). نظرية الواقعية في العلاقات الدولية. السليمانية: مركز كردستان لدراسات الإستراتيجية.

كريس براون . (2004). فهم العلاقات الدولية . دبي: مركز الخليج للأبحاث.

مارتن تيري اوكلاهان غريفيش . (2000). المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية449. (مركز الخليج لأبحاث، المحرر) دبي.

مارتن غريفيش ،تيري اوكلاهان. (2000). المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية. (مركز الخليج للأبحاث، المحرر) دبي، الإمارات العربية المتحدة.

مارتن غريفيش ،تيري اوكلاهان. (2000). المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية . دبي الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج لأبحاث.

محمد سي بشير. (أكنوبر 2016). إشكالية الأمن والقوة:المبادرات الأمنية في غرب المتوسط، السياسة الدولية، 51(206).

محمد السيد سليم. (1998). تحليل السياسة الخارجية. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

محمد خيتاوي. (2010). الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية. دمشق: مؤسسة رسلان.

محمد طه بدوي. (1971). مدخل إلى علم العلاقات الدولية. القاهرة: الدار المصرية للطباعة والنشر.

محمد عبد الله يونس. (أفريل 2015). ،صدام مرتقب..الجدل العالمي حول البنك الآسيوي لاستثمارات البنية التحتية، (المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، المحرر) (16).

منعم العمار صالحي. (2002). الهيمنة الأمريكية وجدلية المواجهة. (مركز الدراسات الدولية، المحرر) مجلة دراسات دولية (42).

منير الحمش. (2000). مؤسسات اقتصاد العولمة. مجلة شؤون الشرق الأوسط.

موردان ميشال بينيون. (بلا تاريخ). أمريكا المستبدة : الولايات المتحدة وسياسة السيطرة على العالم. تم الاسترداد من جامع الكتب الإسلامية: hhp:// www. awv-dam .org.

نورهان الشيخ. (أكتوبر 2014). استعادة النفوذ: هل تصبح روسيا قوة تعديلية في النظام الدولي؟ ملحق مجلة السياسة الدولية، 49(198).

يوسف حسن يوسف. (2017). قواعد ومعايير القوة السياسية الخارجية ، الاسكندرية. دار التعليم الجامعي.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

المؤلف بلعريف رشيد (2022)، استراتيجية الهيمنة الأمريكية العالمية: الأدوات والتداعيات، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 14، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر. ص ص: 290-300